

Distr.: General
15 February 2019
Arabic
Original: English



جمهورية أفريقيا الوسطى*

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - مدد مجلس الأمن، بموجب قراره ٢٤٤٨ (٢٠١٨)، ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (البعثة) حتى ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، وطلب إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل أربعة أشهر عن تنفيذها. ويُقدّم هذا التقرير عملاً بذلك القرار.

ثانياً - الحالة السياسية

عملية السلام

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أحرز تقدم هام في عملية السلام تحت رعاية المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وعقب الاجتماع الرفيع المستوى بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى الذي عُقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بذلت الجهات صاحبة المصلحة جهوداً كبيرة على شتى المستويات من أجل تنشيط العملية السياسية، لا سيما إجراء محادثات مباشرة بين الحكومة والجماعات المسلحة. وفي الوقت نفسه، يشعر مواطنو جمهورية أفريقيا الوسطى بإحباط متزايد إزاء التأخير المتكرر في عقد الحوار المباشر، ويعتبرون أن الحوادث الأمنية الخطيرة في الأشهر الأخيرة هي السبب في هذا التأخير.

٣ - وكثفت حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى استعداداتها للحوار المباشر مع الجماعات المسلحة، بدعم من فريق ميسري المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة. وواصل الرئيس فوستين أركانج تواديرا جهود التوعية للجهات صاحبة المصلحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، من أجل تعزيز تولى زمام المبادرة على الصعيد الوطني والدعم الشعبي لعملية السلام. وأصدرت الأحزاب السياسية المعارضة ومنظمات المجتمع المدني مذكرة مشتركة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، تدعو فيها إلى البدء فوراً في المبادرة الأفريقية وإشراك الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني في هذه العملية. وكثف ممثلي الخاص لجمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس البعثة اتصالاته كعضو في الفريق، ومع الجهات الشريكة الإقليمية والدولية.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٩.



٤ - وفي الاجتماع السابع والأربعين للجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا الذي عقد في نجامينا في الفترة من ٦ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، اتفقت الدول الأعضاء في المنطقة على ضرورة إحياء المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، بسبل منها عقد مزيد من المشاورات الإقليمية، مع التشديد في البيان الختامي على ضرورة بدء الحوار المباشر في أسرع وقت ممكن. وأعرب العديد من البلدان المجاورة عن الاستعداد لإعادة إنشاء لجان مختلطة ثنائية مع جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي ١٤ كانون الأول/ديسمبر، أصدرت الجمعية الوطنية بياناً تؤيد فيه المبادرة الأفريقية وتوصي ببدء الحوار مع الجماعات المسلحة في برازافيل والخرطوم دون تأخير.

٥ - وبعد أشهر من التشاور بشأن مكان انعقاد المحادثات المباشرة، قام مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، ووكيل الأمين العام لعمليات السلام، وكبار المسؤولين، بمن فيهم الوزراء، من أنغولا وتشاد والسودان وغابون والكاميرون والكونغو، وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا بزيارة معا إلى جمهورية أفريقيا الوسطى في الفترة من ٨ إلى ١١ كانون الثاني/يناير لإحياء عملية السلام وضمان استمرار الالتزام على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل التوصل إلى حل سياسي للأزمة. واجتمع الوفد مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة، من بينها الرئيس تواديرا والمسؤولون الحكوميون وأعضاء السلك الدبلوماسي والمجتمع المدني. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، اتفقت جميع الأطراف المعنية على عقد حوار مباشر بين الحكومة والجماعات المسلحة في الخرطوم في ٢٤ كانون الثاني/يناير تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وبدعم من الأمم المتحدة. وفي أعقاب تلك الزيارة الرفيعة المستوى، تحاور الرئيس تواديرا مرة أخرى مع الأحزاب السياسية وممثلي المجتمع المدني، ودعاها إلى المشاركة في وفد الحكومة إلى محادثات الخرطوم بصفة جهات مراقبة. ولقد أعطى توافق الآراء على الصعيد الإقليمي لبدء المحادثات في الخرطوم وعقد أي حفل توقيع ختامي في بانغي دافعا لتجدد الآمال بإحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق.

٦ - وفي الفترة من ٢٤ كانون الثاني/يناير إلى ٦ شباط/فبراير، أجرى وفد من حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، برئاسة وزير الدولة ومدير مكتب الرئيس تواديرا، فيرمين نغريبادا، وممثلو وقادة ١٤ جماعة مسلحة، محادثات مباشرة في الخرطوم. وشارك أيضاً في المحادثات، التي يسهها الاتحاد الأفريقي ودعمتها الأمم المتحدة، ممثلون من أحزاب سياسية ومؤسسات دينية والمجتمع المدني، بمن فيهم النساء. وعقب مفاوضات مكثفة، توصلت الأطراف في ٢ شباط/فبراير إلى توافق في الآراء حول جميع القضايا الرئيسية المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك حول العدالة والمصالحة، وزيادة شفافية وشمول نظام الحكم، والترتيبات الأمنية الانتقالية. وفي ٥ شباط/فبراير، وقَّعت الأطراف بالأحرف الأولى في الخرطوم الاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى خلال حفل ختامي استضافه رئيس السودان عمر البشير، بحضور الرئيس تواديرا وبحضور السلك الدبلوماسي ومسؤولين من بلدان المنطقة والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ووقَّع الاتفاق رسمياً في بانغي في ٦ شباط/فبراير.

٧ - ومما تجدر الإشارة إليه أن الأطراف وافقت على إنشاء آلية للمتابعة كوسيلة للإشراف على التنفيذ الفعال للاتفاق السياسي. وفيما يتعلق بمسألة العدالة، وهي مسألة شديدة الحساسية، أنشأت الأطراف لجنة تتألف من الأطراف الموقعة على الاتفاق كُلفت بمهمة استعراض جميع المسائل المتصلة بقضايا العدالة المتعلقة بالنزاع. وستقدم اللجنة توصياتها إلى لجنة الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة والجمعية الوطنية وآلية المتابعة. ووافقت الأطراف أيضاً على إنشاء آلية مختلطة، تتألف من أعضاء سابقين في الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني، تناط بها في جملة مهام مهمة حماية حدود البلد وأنشطة

الترحال الرعوي. وقد أنشئت الألوية المختلطة كتدبير أمني مؤقت، وينبغي أن تزاو عملها على مدى فترة أقصاها ٢٤ شهرا. وعلى الصعيد السياسي، وافق الرئيس تواديرا على استيعاب ممثلين إضافيين لجماعات مسلحة سابقة في الإدارة الوطنية، بما في ذلك في الحكومة. وجرى التفاوض أيضاً بشأن وثيقتين هامتين وضمهما إلى الاتفاق، وهما: تفاصيل الترتيبات الأمنية الانتقالية وخطة لتنفيذ للاتفاق.

التطورات السياسية

٨ - اتسمت التطورات السياسية الداخلية بتوترات بين سلطتي الحكم التنفيذية والتشريعية. وفي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، صوتت الجمعية الوطنية على إقالة رئيسها، عبد الكريم ميكاسوا، بأغلبية الثلثين المطلوبة بموجب المادة ٧٠ من الدستور. ولم يكن لإقالته تأثير كبير على الاستقرار أو الأمن الوطني، مع أنه أعلى المسلمين مرتبة في منصب رسمي. وضمن الإطار الزمني المنصوص عليه في الدستور، ومدته ثلاثة أيام، انتخبت الجمعية لوران نغون - بابا، وهو ممثل عن الائتلاف الموالي للرئيس تواديرا ومسلم، رئيساً جديداً للجمعية.

٩ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، خلال مناقشة في الجمعية الوطنية بشأن اختيار رئيسها الجديد، أطلق القائد السابق في ميليشيات أنتي - بالাকা والنائب في البرلمان، ألفريد "رامبو" بيكاتوم الرصاص من سلاح ناري أثناء أعمال الجمعية، وألقي عليه القبض لاحقاً. وفي ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحقه بدعوى ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ وآب/أغسطس ٢٠١٤. وقد سلّم بيكاتوم نفسه إلى المحكمة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي ١٢ كانون الأول/ديسمبر، اعتقلت السلطات الفرنسية منسق ميليشيات أنتي - بالাকা السابق باتريس - إدوار نغيسونا في باريس بناء على مذكرة توقيف صادرة عن المحكمة بدعوى ارتكابه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. وقد نقل إلى المحكمة في لاهاي في ٢٣ كانون الثاني/يناير. وردا على تلك الاعتقالات، أصدر فضيل ماكسيم موكوم في ميليشيات أنتي - بالাকা بيانا في ١٤ كانون الأول/ديسمبر يعلن فيه انسحابه من المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة والحكومة والعملية الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. واحتجاجاً على اعتقال نغيسونا، هدّد أفراد ميليشيات أنتي - بالাকা في بوسانغوا بتنفيذ هجمات انتقامية ضد البعثة والمنظمات غير الحكومية والمدنيين. ورغم تلك التهديدات، شارك موكوم وممثلو نغيسونا في محادثات الخرطوم. واستمرت الجمعية أيضاً في إصدار التشريعات الرئيسية خلال الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨، بما في ذلك الميزانية الوطنية لعام ٢٠١٩، على الرغم من أجواء التوتر المحيطة بإقالة ميكاسوا.

١٠ - ولقد بدأت بالفعل المنافسة السياسية في إطار التحضير للانتخابات. وفي الأسبوع الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر، عقب ثلاثة أشهر من المشاورات التحضيرية على نطاق البلد، عقد الائتلاف السياسي الجديد لدعم الرئيس تواديرا، حركة القلوب المتحدة، جمعيتها العامة التأسيسية في بانغي. وبالإضافة إلى الرئيس تواديرا، شارك العديد من كبار أعضاء المؤسسات الوطنية في هذه الجمعية العامة، بما في ذلك الرئيس المنتخب حديثاً للجمعية الوطنية، ورئيس المحكمة الدستورية، والوزراء، وأعضاء الجمعية. وواصلت الحكومة والهيئة الوطنية للانتخابات الأعمال التحضيرية للانتخابات المقرر إجراؤها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، بدعم من المساعي الحديثة للبعثة وخبرتها التقنية. وفي كانون الأول/ديسمبر، قدمت الحكومة رسمياً مشروع القانون الانتخابي إلى الجمعية لإقراره.

١١ - وفي كانون الأول/ديسمبر، اضطلعت حركة القلوب المتحدة بدور بارز جنباً إلى جنب مع الرئيس في تنظيم احتفالات عامة واسعة النطاق في جميع أنحاء البلد للاحتفال باليوم الوطني. ولقد قاطع عدد من أحزاب المعارضة، فضلاً عن الكنيسة الكاثوليكية، الاحتفالات، احتجاجاً على ما اعتبر تقصيراً من الحكومة في التصدي للهجمات الأخيرة التي شنتها جماعات مسلحة ضد السكان المشردين في بلدي ألينداو وباتانغافو.

الحوار والمصالحة على الصعيد المحلي

١٢ - في صلة وثيقة بعملية السلام التي تقودها المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، واصلت الحكومة، بدعم من البعثة، قيادة عمليات السلام والحوار على الصعيد المحلي للدفع قدماً بالمصالحة بين المجتمعات المحلية، والحد من العنف، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبناء الدعم لنشر مؤسسات الدولة. وفي بانغاسو، ما فتئت لجنة المتابعة المنشأة بموجب اتفاق السلام المحلي تقوم بأنشطة التوعية المشتركة تحضيراً للعودة الآمنة والطوعية للمسلمين الذين أجبروا على الفرار من حيهم في أيار/مايو ٢٠١٧. ولقد أطلق حاكم المقاطعة، بدعم من البعثة، مبادرة الحوار والمصالحة بين قريتي غامبو وبومبولو المجاورتين اللتين تشهدان دورات متكررة من العنف الطائفي منذ عام ٢٠١٧.

١٣ - ومع ذلك، في العديد من المناطق، قاومت الجماعات المسلحة بقوة عمليات الحوار المحلية، مما أدى إلى اندلاع العنف من جديد. وفي بامباري، تعرقل الحوار المحلي الذي يهدف إلى بناء علاقات تعاون بين الشرطة المحلية والدرك والمسلمين عندما أقدم الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى على اختطاف قادة الشباب المشاركين في الحوار وشن هجمات عنيفة على القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والبعثة. ولقد تدهور اتفاق محلي لوقف إطلاق النار في باتانغافو، كان قد حافظ على الهدوء النسبي لعدة أشهر، عندما عجزت آليات المتابعة المحلية عن مواجهة أعمال السطو العنيفة والاعتقالات التي بدأت مع بداية موسم الجفاف على يد الجماعتين المرتبطتين بميليشيات أنتي - بالاك، وهما الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى. وفي بوار، احتفلت الحكومة وقيادات المجتمعات المحلية بالذكرى السنوية الأولى لاتفاق السلام المبرم في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ الذي أدى إلى الحد من العنف واستعادة حرية التنقل. غير أن التقدم المحرز تعرّض في الآونة الأخيرة لتهديد حركات عسكرية متجددة من جانب الجماعة المسلحة، حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار، وهي أحد الأطراف الموقعة على الاتفاق.

١٤ - وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، وقّعت وزارة العمل الإنساني والمصالحة الوطنية والبعثة على إطار شراكة يحدد الأنشطة الرامية إلى تعزيز السلام والتنمية المستدامة في البلد. ويشمل ذلك توفير الخبرة التقنية والموارد المالية اللازمة لإنشاء وتفعيل اللجان المحلية للسلام والمصالحة.

١٥ - وللمساعدة في إعادة بناء العلاقات بين المجتمعات المحلية عقب أعمال العنف في تشرين الثاني/نوفمبر، نشرت البعثة أفرقة احتياطية في ألينداو وباتانغافو في كانون الأول/ديسمبر، وهي ما زالت متمركزة هناك، من أجل إعادة إطلاق الحوار بين الطوائف بهدف تخفيف حدة التوترات وإيجاد آليات أقوى لمنع نشوب النزاعات.

ثالثا - الحالة الأمنية

١٦ - لا تزال الاشتباكات العنيفة بين الجماعات المسلحة والتجاوزات التي ترتكبها الميليشيات الإجرامية تغذي التوترات الطائفية وتشكل المصدر الرئيسي لانعدام الأمن والأخطار التي تتهدد المدنيين، لا سيما النساء والأطفال، والعاملين في المجال الإنساني، مع الإفلات من العقاب في معظم الأحيان. ولا تزال الجماعات والفصائل المسلحة التابعة لها تسيطر على أجزاء كبيرة من الأراضي، وتقوم بإنشاء إدارات موازية على الرغم من التزامها المعلن بعملية السلام.

١٧ - وتزامنت الفترة المشمولة بالتقرير مع عودة موسم الجفاف في البلد، مما سمح بتوسع حركات التنقل الرعوي، والنقل التجاري بالشاحنات، والاتجار بالموارد المستخرجة. وكما في السنوات السابقة، اتسمت هذه الفترة أيضاً بزيادة مقابلة في الاشتباكات والهجمات العنيفة على المدنيين. ولا يزال نقل الموارد الطبيعية يُوَجِّج التنافس العنيف بين الجماعات المسلحة للوصول إلى المواقع الاستراتيجية والسيطرة عليها، كالمناجم والأسواق والطرق الرئيسية. وعلى الرغم من زيادة الحوادث التي وقعت في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠١٨، كان العدد الإجمالي لوفيات المدنيين المتصلة بالنزاع في ٢٠١٨ أقل بكثير (٦٩٧) مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠١٧ عندما بلغ ١٥٧١.

١٨ - ووقعت أخطر الحوادث في وسط وشرق البلد، حيث استمرت الهجمات الانتقامية بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المرتبطة بميليشيات أنتي - بالাকা على طول محوري ألينداو - بامباري وإيبي - بامباري. وفي أعقاب مقتل اثنين من المدنيين المسلمين في ١٤ و ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، فضلا عن العديد من الهجمات السابقة على السكان المسلمين على يد عناصر يشتهب في أنها من ميليشيات أنتي - بالাকা في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، شن مقاتلو الاتحاد ومدنيون مسلمون هجوما على مخيم للمشردين داخليا يقع بجوار الكنيسة الكاثوليكية في ألينداو يوم ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر، بادعاء أن المخيم ملاذ آمن لعناصر أنتي - بالাকা. وأحرق المهاجمون الكنيسة أثناء هجوم عنيف ومطول، أودى بحياة ما لا يقل عن ٧٠ شخصا، من بينهم اثنان من القساوسة.

١٩ - وفي باتانغافو، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، شنَّ مقاتلو الحركة الوطنية لأفريقيا الوسطى والجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى، إلى جانب شباب مسلمين مسلحين، هجوما عنيفا على مخيم للمشردين داخليا، فاستهدفوا المدنيين وأحرقوا قسما كبيرا من المخيم، انتقاما لإصابة ثلاثة مدنيين مسلمين في اليوم السابق. وقتل ١١ شخصا وأصيب ٣٧ بجروح في الهجوم الذي استهدف أيضا الكنيسة المحلية. واستخدم مقاتلو أنتي - بالাকা في كثير من الأحيان هذه المخيمات كمكان للاختباء يهاجمون انطلاقا منه المدنيين أو التجار المسلمين. ولقد هددت قيادات الحركة والجبهة والاتحاد مرارا بمهاجمة المخيمات في ألينداو وإيبي لطرد مقاتلي أنتي - بالাকা المقيمين فيها قسرا.

٢٠ - ولا يزال الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى يقوم بأنشطة مزعومة للاستقرار في بامباري، بما يشمل إقامة حواجز لعرقلة حركة دوريات البعثة، والتهديد بشن هجوم على مراكز الشرطة والدرك التي أنشئت مؤخرا. ولا يزال الاتحاد أيضا يستخدم العنف لمنع التعاون بين المسلمين وقوات الأمن الداخلي الوطنية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، اختطف الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى عددا من زعماء المجتمعات المحلية في بامباري لمنع تحاورهم مع السلطات المحلية ومنع الشباب المسلمين من خوض غمار المنافسة في حملة التجنيد للالتحاق بالقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى.

٢١ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، بالتزامن مع إعلان الحكومة بأن محادثات السلام سوف تبدأ في ٢٤ كانون الثاني/يناير في الخرطوم، شنَّ الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى هجوماً على موقع للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى في نقطة الكيلومتر صفر PKO وعلى دورية تابعة للبعثة في بامباري بهدف منع الاحتفال باليوم الدولي للزراعة في بامباري، الذي كان من المتوقع أن يشارك فيه الرئيس تواديرا. وحمل العنف البعثة على شن عملية قوية في ١٠ كانون الثاني/يناير ضد الاتحاد بهدف حماية المدنيين واستعادة الأمن في بامباري ومحيطها. ووسعت البعثة نطاق عملياتها لتشمل بوكولوبو التي يتخذها قائد الاتحاد علي داراسا قاعدة له. ولقد قتل اثنان من ضباط الشرطة الوطنية في الهجوم الأول للاتحاد. ونتيجة للاشتباكات التي وقعت في الأيام التالية، أصيب عدد من المدنيين بجروح، وقتل أكثر من ٤٠ مقاتلاً تابعاً للاتحاد. وخلال العملية التي لا تزال جارية، ضبّطت البعثة جميع قواعد الاتحاد في بامباري وفي بوكولوبو وقامت بتفكيكها.

٢٢ - وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر، تقدمت الجبهة الشعبية لنهضة أفريقيا الوسطى للاستيلاء على بلدة باكوما المنجمية في المنطقة القليلة السكان بمقاطعة مبومو، مما دفع بنحو ١٨ ٠٠٠ من السكان المحليين إلى الفرار من المنطقة. وأقدمت الجبهة على نهب معظم المنازل في البلدة وسرقت مركبة تابعة لوكالات إنسانية. وعلى الرغم من أن الجبهة هدّدت بمواصلة الهجوم باتجاه بانغاسو، فقد انسحبت من باكوما في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. وأثناء احتلال الجبهة لبلدة باكوما، قتل ٣٢ شخصاً، من بينهم ٥ نساء، وتعرض العديد من المنازل ومستشفى ومدرسة للنهب، وأُحرق ٣٠ منزلاً في قرية فاتاما. ووقعت أيضاً اشتباكات عنيفة بين الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وجماعات مرتبطة بميليشيات أنتي - بالাকা وهجمات على المدنيين على طول محوري دجيما - زيمبو ودجيما - ديمببا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، وثقت البعثة حدوث مذبحة راح ضحيتها العديد من الأسر الفولانية، بما يشمل ٥ نساء و ١٢ طفلاً، شمال زيمبو. وقام مقاتلو الاتحاد والجبهة أيضاً بفتح النار على مكعب جنازة في إبي في ٢٥ كانون الثاني/يناير، مما أسفر عن مقتل ١٠ مدنيين وإصابة ١٧ بجروح.

٢٣ - وبالمقارنة مع الفترات المشمولة بالتقارير السابقة، فإن عدد الحوادث الأمنية في بانغي وفي غرب البلد ظلَّ ثابتاً، على الرغم من محاولات التوسع التي تبذلها حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار والحوادث ذات الصلة في شمال غرب مقاطعة أوهام - بيندي. وفي تشرين الأول/أكتوبر، سعت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار إلى إضفاء طابع رسمي على التحالفات مع الجماعات المسلحة الأخرى الناشطة في المنطقة، ومن بينها ميليشيات أنتي - بالাকা، وفصيلا سايو وبيلانغا التابعان لجماعة الثورة والعدالة والجبهة الديمقراطية من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى، من أجل تشكيل ائتلاف جديد هو تجمع أفريقيا الوسطى من أجل السلام. وعلى الرغم من تزايد محاولات الائتلاف للسيطرة على أنشطة التنقل الرعوي والمناجم وفرض ضرائب عليهما، فقد أكد الائتلاف في إعلانه الأولي التزامه بالمبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة وبعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، انتقلت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار إلى الجنوب الغربي على طول الحدود مع الكاميرون التي تنشط فيها جماعة سيريري المسلحة وقامت بنزع سلاح مقاتلي سيريري وأدجتهم قسراً في صفوف حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار. وفي الشمال الغربي، بسبب الوجود المشترك للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات البعثة، حاولت حركة العودة والمطالبة بالحقوق ورد الاعتبار دون جدوى إنشاء موطئ قدم في نغاونداي قبل موسم التنقل الرعوي.

٢٤ - وفي منطقة PK5 في بانغي، وقعت حوادث أمنية متفرقة بعد مقتل أحد الزعماء البارزين في عصابة إجرامية، محمد أبو، عقب مشادة مع صاحب متجر، نُجمت عن محاولة باءت بالفشل قام بها أبو لفرض "إضراب عام". وكان لتعزيز وجود قوات الأمن الداخلي وقوات البعثة داخل منطقة PK5 وفي محيطها دور فاعل في إدارة الأثر المرعزع للاستقرار لوفاته والشائعات اللاحقة عن وفاة زعيم العصابة الإجرامية "فورس"، وحال فعليا دون تدهور الحالة الأمنية في بانغي.

رابعاً - الحالة الإنسانية

٢٥ - لا يزال المدنيون، ولا سيما النساء والأطفال، يعانون من آثار النزاع، وهم عرضة على نحو متزايد للمخاطر في مجال الحماية ولديهم احتياجات إنسانية ملحة أكثر من أي وقت مضى. وسُجِّل أكثر من ١٠٠٠ من الحوادث المتصلة بالحماية في المتوسط كل شهر. وتواصلت الهجمات على المدنيين والهياكل الأساسية المدنية بلا هوادة.

٢٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ارتفع عدد الأشخاص المحتاجين للمساعدة والحماية من ٢,٥ مليون إلى ٢,٩ مليون، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٦ في المائة مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٧. ومن مجموع الأشخاص المحتاجين، يشكل الأطفال أكثر من النصف، وهناك ١,٦ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة. ويعاني طفل من بين كل ثلاثة أطفال من سوء التغذية الحاد كما أن نسبة ١٣ في المائة من السكان في المستوى ٤ من انعدام الأمن الغذائي في بلد من المفترض أن تتمكن فيه الزراعة من إطعام جميع السكان. وهناك شخص من كل اثنين لا يحصل على مياه الشرب المأمونة.

٢٧ - وقد سُجِّلت مستويات غير مسبقة من النزوح. وفرَّ أكثر من واحد من بين كل أربعة من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى من ديارهم. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان أكثر من ٦٤٨ ٠٠٠ شخص مشردين داخليا في جميع أنحاء البلد وما يزيد على ٥٧٥ ٠٠٠ لاجئين مسجّلين في بلدان مجاورة. وفي الوقت نفسه، عاد ما يزيد على ٢٤٩ ٠٠٠ من المشردين داخليا منذ عام ٢٠١٧، ولا سيما في مقاطعات مبومو، وناغا غريبيزي، وأوهام - بيندي، وأواكا. وقد عاد زهاء ٢٥ ٠٠٠ من اللاجئين (إما بشكل تلقائي أو بشكل ميسّر) منذ عام ٢٠١٧.

٢٨ - وتواصل الجهات الفاعلة في العمل الإنساني العمل وتقديم الخدمات الأساسية في بيئة متزايدة الخطورة. وفي عام ٢٠١٨، قتل ٦ من العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وأصيب ٢٣ بجروح، بينما بلغ مجموع الحوادث الأمنية التي سجلت ضد الجهات الفاعلة في العمل الإنساني ٣٩٦ حادثا (أكثر من حادث واحد يوميا في المتوسط)، بالمقارنة مع ٣٠١ حادث في عام ٢٠١٧. وأدى ذلك إلى تعليق عمليات ما يقرب من ٢٠ في المائة من جميع المنظمات الإنسانية (٢٥ من أصل ١٣٧ منظمة قائمة) في البلد. وعلى الرغم من البيئة المخوفة بالصعاب، واصلت البعثة تيسير إيصال المساعدة الإنسانية كإحدى مهامها ذات الأولوية، وقامت الجهات الفاعلة في العمل الإنساني بتقديم المعونة إلى ما يقرب من مليون شخص في عام ٢٠١٨.

٢٩ - وتحتاج خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ التي أطلقت في ٧ كانون الثاني/يناير إلى ٤٣٠,٧ مليون دولار لتلبية احتياجات ١,٧ مليون شخص. والخطة ممولة حاليا بنسبة ٣ في المائة.

خامسا - حماية المدنيين

٣٠ - ما زالت حماية المدنيين من العنف والتجاوزات تشكل أولوية رئيسية للبعثة. وواصلت البعثة توفير الحماية المادية، وضمان بيئة تتوفر فيها الحماية، وتيسير الحوار وفقا لولايتها الجديدة وتماشيا مع استراتيجيتها لحماية المدنيين التي اعتمدت في نيسان/أبريل ٢٠١٨. ولا تزال الحماية المادية من خطر العنف الوشيك أبرز أشكال المساعدة المنشودة من جانب المجتمعات المحلية. وتمشيا مع الولاية الجديدة والتركيز على الوقاية، لا تزال عمليات الحوار والسلام المحلية تشكل أداة هامة للوقاية، على الرغم من أن استدامتها تُعَوَّق بسبب الوجود المحدود لمؤسسات الدولة في معظم المناطق خارج بانغي.

٣١ - ولقد أدت العمليات العسكرية التي تقوم بها البعثة إلى خفض تهديدات الجماعات المسلحة في عدة مناطق، بما في ذلك في مقاطعة أوهام - بيندي حيث قامت عملية مبارانغا بالحد من أنشطة الجماعات المسلحة وأتاحت عودة المدنيين المشردين إلى قراهم، وكذلك عملية بيكبا الثانية التي تمكنت من طرد الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا من بامباري.

٣٢ - وعززت البعثة أيضا نظام الإنذار المبكر الخاص بما بتوظيف ٢٦ مساعدا إضافيا من مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي. ويعمل الآن ما مجموعه ٧٨ من مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي على نحو وثيق مع الأفراد النظاميين والموظفين المدنيين في جميع أنحاء البلد لتحسين قدرة البعثة على الإلمام بالحالة وفهم التهديدات الناشئة وجهود الوقاية. وفي المناطق البالغة الخطر على المدنيين، مثل ألينداو وباتانغافو، انضمت إلى مساعدي شؤون الاتصال المجتمعي أفرقة احتياطية مكلفة بتعزيز الحوار بين الطوائف ووضع آليات محلية لوقف إطلاق النار ومنع نشوب النزاعات.

٣٣ - وعززت البعثة التنسيق الداخلي مع إنشاء منتدى للتنسيق بين خلية التنسيق في بانغي وفرقة العمل المشتركة في بانغي لكفالة اتباع نهج متكامل في الاستجابة للشواغل المتعلقة بحماية المدنيين في بانغي.

٣٤ - وتقوم البعثة بتوسيع نطاق تدريب الأفراد النظاميين بشأن النهج المتعلقة بحماية المدنيين. ولقد نُظِّم تدريب للمدربين لفائدة الضباط الذين سيتولون تكرار التدريب في وحداتهم ذات الصلة. وعززت البعثة أيضا قدرات القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى عن طريق تنظيم دورات التدريب السابق للنشر باستخدام نموذج تدريب لحماية المدنيين تولت البعثة إعداده.

سادسا - بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

بسطة سلطة الدولة

٣٥ - على الرغم من التقدم المحرز في إعادة نشر حكام المقاطعات ونوابهم والقوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي، لا يزال توقع بسط سلطة الدولة خارج بانغي ضعيفا وليس له سوى أثر محدود. ومما يعوق الأداء الحكومي ضعف قدرة مؤسسات الدولة ونقص مواردها والإرث الذي خلفته عقود من سوء الحكم، والفقر، وعدم المساواة في توزيع الموارد، وانخفاض مستويات التعليم، ومحدودية الخدمات العامة، مما يؤكد على الحاجة المتواصلة لا لتعزيز وجود الدولة خارج بانغي فحسب، وإنما كذلك لتنمية قدرات الحكومة المركزية.

٣٦ - وواصلت البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري دعم الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة. وقدمت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدعم إلى وزارة الإدارة الإقليمية واللامركزية والتنمية المحلية في إجراء عمليات التحقق لتحديد وجود موظفي الخدمة المدنية في المقاطعات في جميع أنحاء البلد ولجمع البيانات من أجل تسليط الضوء على الثغرات القائمة لكي يستعرضها رئيس الوزراء، باعتباره رئيس لجنة التنسيق والرصد من أجل تنفيذ الاستراتيجية.

٣٧ - ولا يزال غياب المصارف خارج العاصمة وما ينجم عن ذلك من صعوبات في دفع المرتبات عقبة هامة تحول دون انتشار الإدارة المحلية. ويواصل كل من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي العمل مع الحكومة لاستعراض مقترحات المؤسسات المصرفية والسعي لدى شركات الاتصالات من أجل تقديم حلول مصرفية على الإنترنت لمواجهة هذا التحدي.

تفعيل القوات المسلحة وقوات الأمن الداخلي الوطنية

٣٨ - حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كان عدد الجنود المنشورين خارج بانغي يبلغ ٣٥٨ ١ من أصل ٧٠٨٧ جندياً من القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ولقد تم نشر ما مجموعه ٨٩٦ من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى، تولى تدريبهم كل من بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب وخبراء عسكريين روس، في سبعة مواقع للعمل جنباً إلى جنب مع البعثة. ويجري حالياً تدريب ٢٤٨ جندياً على يد خبراء عسكريين روس. وقامت البعثة بتعزيز ما توفره من تخطيط ومساعدة تقنية إلى تلك الوحدات في المواقع السبعة، بما في ذلك من خلال التخطيط المشترك والتعاون التكتيكي. كما عززت دعمها اللوجستي المحدود إلى القوات المسلحة، بما في ذلك في شكل إجلاء الجرحى وإمدادات الوقود في الأماكن النائية. ولا يزال التعاون الميداني بين القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى والبعثة بالغ الأهمية لتعزيز حماية المدنيين والحد من خطر الجماعات المسلحة والأنشطة الإجرامية.

٣٩ - وواصلت الحكومة إحراز تقدم في عمليات الرصد ومتابعة حالات سوء السلوك التي ترتكبها قوات الدفاع والأمن الداخلي في إطار الجهود الأوسع نطاقاً، بدعم من البعثة، إلى تحسين المساءلة والانضباط واحترام حقوق الإنسان داخل هاتين المؤسستين. وقد لوحظت حالات كثيرة من سوء السلوك الفردي في بامباري وأبو وباوا خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شملت حالات الاعتداء الجسدي ضد مدنيين وفيما بين عناصر تابعة للقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى. ويقوم المفتش العام العسكري ومكتب المدعي العام العسكري، بدعم من البعثة، بالتحقيق في هذه الحالات.

٤٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفد ٩٧ من أفراد الدرك و ١٠٦ من أفراد الشرطة إلى المناطق، ولا سيما في غرب البلد، مما رفع العدد الإجمالي لعناصر قوات الأمن الوطني الداخلي المنتشرة حالياً خارج بانغي إلى ١٠٠٠ (٧٢٩ دركياً و ٣٧١ شرطياً).

إصلاح قطاع الأمن

٤١ - في ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية الوطنية مشروع قانون الاعتمادات العسكرية للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ الذي يتوقع نفقات قدرها ٣٧٤ مليون دولار لتنفيذ مفهوم جيش الحاميات على النحو المبين في الخطة الدفاعية الوطنية. وتمشيا مع هذه الخطة التي تهدف إلى بناء جيش قوامه ٩٨٠٠٠ عنصر بحلول عام ٢٠٢٣، أطلقت الحكومة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الحملة الوطنية الأولى لتجنيد

٢٠٢٣ من الجنود الجدد في جميع المقاطعات البالغ عددها ١٦ مقاطعة، باستخدام معايير اختيار موضوعية. وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي إلى السلطات لضمان شمول التجنيد من خلال تطبيق نظام الحصص للمجندين من جميع المحافظات وللنساء (١٥ في المائة).

٤٢ - وواصلت البعثة تنسيق توفير المساعدة التقنية والتدريب من جانب الجهات الشريكة الدولية. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، قام ٣٠٠ جندي من كتيبت المشاة الثالثة والخامسة بإنجاز دورة لتجديد المعلومات لمدة شهرين في مهارات المشاة المتقدمة قدمها مدربون روس. وفي ٦ كانون الأول/ديسمبر، اختتمت بعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي تدريب ٣٣٠ جندياً من الكتيبة البرمائية. وعقدت البعثة اجتماعات دورية لفريق التنسيق الدولي المعني بقوات الدفاع والأمن الداخلي للجمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تحسين التنسيق في مجال تقديم الدعم إلى قوات الدفاع والأمن الداخلي، بمشاركة الاتحاد الروسي والصين وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وكذلك الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي.

٤٣ - وفي ١٩ كانون الأول/ديسمبر، اختتم ٢٤٨ من أفراد الدرك و ٢٥٠ من أفراد الشرطة، استقدموا بدعم من البعثة دورتهم التدريبية، التي تضمنت وحدات دراسية متخصصة، استعداداً للانتشار مستقبلاً في وحدات مكافحة الشغب. ولا يزال نشرهم محدوداً بسبب الافتقار إلى الخدمات اللوجستية والهيكل الأساسية والمعدات.

٤٤ - وواصلت البعثة، من خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، دعم إدارة الأسلحة والذخيرة من خلال تقديم المساعدة إلى قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في تخطيط البنية التحتية. وقدمت البعثة أيضاً دورات تدريبية متخصصة بشأن إدارة مرافق تخزين الذخيرة والأسلحة، ووسم الأسلحة، والتخلص من الذخيرة بصورة مكثفية ذاتياً استفادت منها مجموعة مختارة من أعضاء قوات الدفاع الوطني.

العدالة وسيادة القانون

٤٥ - لا تزال قدرة وأداء الهيكل الوطنية للقضاء والسجون خارج بانغي محدودة، فقد بدأت ١٥ محكمة من محاكم الدرجة الأولى ومحاكم الاستئناف البالغ عددها ٢٧ محكمة عملها، ١٣ منها خارج بانغي. واستمعت محكمة الاستئناف في بانغي، بدعم من البعثة، إلى ١٦ دعوى جنائية خلال دورتها الجنائية الثانية لعام ٢٠١٨، من ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر، كانت ٦ منها تتصل بالنزاع، أدت إلى إدانة ثلاثة عناصر من ائتلاف سيليكاس السابق وأربعة مدعى عليهم ينتمون إلى ميليشيات "أنبي بالاكاس".

٤٦ - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني إلى السلطات القضائية التي تحقق في دعاوى مختلفة متصلة بالأزمة وبانتهاكات حقوق الإنسان. وبلغت المحكمة الجنائية الخاصة محطة بارزة مع المجلس الوطني جلسته الافتتاحية في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، مما يشير إلى بدء التحقيقات، ثم نشر استراتيجية الادعاء للمحكمة ٤ كانون الأول/ديسمبر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة اللجوء إلى التدابير المؤقتة العاجلة، فألقت القبض على ٥٤ فرداً يُشتبه في ارتكابهم جرائم متنوعة، منها الخطف والسطو المسلح والتعذيب والنهب والحيازة غير المشروعة للأسلحة.

٤٧ - وفي ٩ كانون الثاني/يناير، أقرت الحكومة استراتيجية وطنية بشأن نزع السلاح في نظام السجون، إلى جانب السياسات المتعلقة بصحة السجناء وإعادة إدماجهم في المجتمع، وُضعت بدعمٍ من البعثة. وقد أُبْحِر استقدام ١٥٠ موظفاً جديداً من موظفي السجون المدنيين في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، وهو في انتظار موافقة الحكومة تمهيداً لبدء التدريب. وواصلت البعثة تعزيز التوجيه والتدريب في مجال أمن السجون، ما أدى إلى إيجاد حل لما لا يقل عن أربع حوادث أمنية كبيرة، بينها محاولة فرار وأعمال شغب. وقدمت البعثة أيضاً التدريب إلى الفريق الوطني الأول للتدخل في السجون سينتشر جنباً إلى جنب مع فريق الإصلاحات التابع للبعثة للخضوع للتدريب أثناء العمل.

نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج

٤٨ - وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في الجزء الغربي من البلد، بدءاً في باوا، بدعمٍ من البعثة. وقد أُبْحِر عمليات نزع السلاح والتسريح في بوزوم وباوا في ١٨ كانون الثاني/يناير. وجرى نزع سلاح وتسريح ١٣٧ مقاتلاً سابقاً، بينهم امرأتان، من فصيلي الثورة والعدالة، سايو وبيلانغا، وميليشيات "أنتي بالاكا"/نغايسوننا. وإضافة إلى ذلك، جُمِعت ١٠٣ قطعة من الأسلحة الحربية و ٩٣ قنبلة يدوية و ٧ صواريخ وقذيفتا هاون و ٣ ١٩٩ طلقة ذخيرة. وتعتزم الحكومة مواصلة هذه العمليات في بوار وكوي وأواخر شباط/فبراير.

٤٩ - واستكمالاً لهذه الجهود، واصلت البعثة توسيع نطاق برنامجها للحد من العنف في المجتمعات المحلية في ثمانية مواقع، في شراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المكتب). وفي إطار هذا البرنامج، انخرط حتى تاريخه ما مجموعه ٣ ١٩٠ من المقاتلين والشباب وأعضاء المجتمعات المحلية، بينهم ١٠٤٩ امرأة، في أعمال إعادة التأهيل والتماusk الاجتماعي والأنشطة المدرة للدخل التي تنفذ في شراكة مع المكتب. وفي الفترة من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، جُمِعت من خلال تلك البرامج ٢٠٥ قطعة من أسلحة الحرب و ٤ ٤٦٦ سلاحاً يدوياً و ١٣٢ ذخيرة غير منفجرة و ١٤ ٥٠٦ ذخائر للأسلحة الصغيرة. وأحيلت الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي، التي وُضعت بدعمٍ من البعثة بالتشاور مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الوطنيين والدوليين، إلى الحكومة للموافقة عليه في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر. وتوفر الاستراتيجية إطاراً شاملاً لتنسيق النهج بين جميع الشركاء الوطنيين والدوليين المشاركين في تصميم وتنفيذ برامج الحد من العنف المجتمعي.

سابعاً - حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر الإبلاغ عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، شملت أعمال قتل تعسفي وعنفاً جنسياً متصلاً بالنزاع، نتيجةً للاشتباكات بين الجماعات المسلحة المتناحرة والاعتداءات التي تستهدف المدنيين. وسجلت البعثة ٤٣١ انتهاكاً/تجاوزاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي طالت ما لا يقل عن ٨٧١ ضحية بينها ٨٤٤ من ضحايا عنف الجماعات المسلحة، لا سيما من قبل الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى وميليشيات "أنتي بالاكا". وتسببت الاشتباكات والاعتداءات المحددة الهدف في سقوط ما يقل عن ٢٥٨ قتيلاً بين

المدنيين. وتعكس هذه الانتهاكات دورة من الاعتداءات والأعمال الانتقامية استهدفت فيها مرارا مخيمات المشردين داخليا والمراكز الصحية ودور العبادة.

٥١ - وواصلت السلطات الوطنية، بدعمٍ من البعثة، التثبيت من أهلية الأفراد الحاليين والجدد (من خلال عملية التوظيف) في قوات الدفاع والأمن الداخلي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت البعثة الدعم إلى الحكومة في التثبيت من أهلية ٦٥٥ من الجنود الحاليين و ١٧ فردا من أفراد قوات الأمن الداخلي. وواصلت البعثة تقديم الدعم إلى قوات الأمن الوطنية انسجاما مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان لدى تقديم دعم الأمم المتحدة لقوات أمن غير تابعة لها. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تلقت أمانة السياسة العامة وجهزت ٣٢ طلبا لدعم قوات الأمن الداخلي والقوات المسلحة لأفريقيا الوسطى من خلال التعاون التقني والتدريب والدعم اللوجستي، وفي هذا الصدد فرزت ١٤٣٨ فردا من أفراد القوات المسلحة لأفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي. ونتيجة لذلك، حُرم ٢٠ من أفراد قوات الأمن الداخلي من دعم الأمم المتحدة، وألقي القبض على ٣ وطُرد ٢ من جهاز الشرطة.

٥٢ - وواصلت البعثة دعم السلطات الوطنية في الجهود المبذولة لمكافحة التحريض على الكراهية والعنف من خلال إنشاء فريق عامل، واستحداث أداة رصد إلكترونية بدعمٍ من مركز الأمم المتحدة العالمي للخدمات، وإنشاء منصة شبكية للمجتمع المدني من أجل تحقيق استجابة منتظمة لهذه المسألة. وعملت البعثة أيضا مع المجلس الأعلى للاتصالات من أجل مكافحة هذه الآفة عن طريق تنفيذ خطة عمل وطنية لمنع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية. وفي الفترة من ١٤ إلى ١٩ تشرين الأول/أكتوبر، قدمت البعثة ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية تدريبا في مجال بناء القدرات وتدريب الإعلاميين بشأن منع الكراهية الدينية والعرقية والتحريض على العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى.

العدالة الانتقالية

٥٣ - في كانون الأول/ديسمبر، مُددت ولاية اللجنة التوجيهية المكلفة بإثبات الحقيقة والعدالة والتعويضات والمصالحة ستة أشهر. وواصلت اللجنة إعداد خططها للمشاورات الوطنية، بدعمٍ من الأمم المتحدة. واطلعت ببعثات تقييم إلى ١٦ محافظات وأشارت إلى التحديات الأمنية التي قد تعوق المشاركة الفعالة للسكان في العملية التشاركية.

٥٤ - وتلقت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ١٠ شكاوى متصلة بحقوق الإنسان. وقدمت البعثة الدعم التقني إلى اللجنة لاعتماد إجراءات تقديم الشكاوى وإبلاغ الجمهور بها.

العنف الجنسي المتصل بالنزاع

٥٥ - تواصل توسيع نطاق الجهود التي تبذلها الحكومة لمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. فقد أطلقت الوحدة المختلطة للتدخل السريع وقمع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، بدعمٍ من شرطة البعثة، ضم ضابطات، تحقيقات في قضية الاغتصاب الجماعي التي وقعت في كيريبوري في شباط/فبراير ٢٠١٨. وتمثل هذه القضية المرة الأولى التي تجري فيها هذه الوحدة تحقيقات خارج بانغي. فقد أجرت مقابلات مع ١٥٠ من الضحايا خلال بعثة التحقيق التي أوفدها.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجلت البعثة ١٣٤ قضية تحقيق قضائي، شملت ١٤٩ ضحية. وأحيل إلى السلطات الوطنية ما مجموعه ٦٢ مشتبهاً فيهم. وعلاوة على ذلك، نظمت البعثة ١٣ دورة توعية بالعنف الجنسي والعنف الجنساني طالت ٦٧٥ شخصا بينهم ٢٨٥ امرأة.

الأطفال والنزاع المسلح

٥٧ - مع إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، فُصل ١١٩ طفلاً (٣٤ فتاة و ٨٥ فتى) عن جماعة "الثورة والعدالة" المسلحة والعمل جارٍ على فرزهم تمهيداً لإحاقهم ببرامج إعادة الإدماج. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، فُصل عن الجماعات المسلحة ما مجموعه ٩٢٣ طفلاً (٢٦٤ فتاة و ٦٥٩ فتى). وقُتل ٣٩ طفلاً في أحداث مختلفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينهم ١٢ طفلاً فولانيا سقطوا على يد ميليشيات أنتي بالاكا في مخيم معزول للتنقل الرعوي في مقاطعة هو - مبومو في تشرين الأول/أكتوبر، و ٦ آخرون في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر أثناء هجوم على مخيم أينداو للأشخاص المشردين داخليا على يد عناصر من "الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى" بدعمٍ من شباب مسلمين مسلحين.

ثامنا - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

٥٨ - في كانون الأول/ديسمبر، أنجز المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الاستعراض الخامس في إطار ترتيب التسهيل الائتماني الممدد لجمهورية أفريقيا الوسطى، ما أتاح صرف مبلغ ٦,٣١ مليون دولار كان قد اعتمد في تموز/يوليه.

٥٩ - وقدر معدل النمو الاقتصادي بـ ٤,٣ في المائة لعام ٢٠١٨ وهو معدل يمكن، بحسب صندوق النقد الدولي، أن يرتفع إلى ٥ في المائة في عام ٢٠١٩. بيد أن عدم وجود مصارف خارج العاصمة وضعف الإيرادات العامة (التي تمثل نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) والمسائل المرتبطة بالإدارة وبالجهود المبذولة لمكافحة الفساد لا تزال تشكل تحديات أمام النمو الاقتصادي.

٦٠ - وبلغ مؤشر التنمية البشرية قيمة متبقية قدرها ٠,٣٦٧، لعام ٢٠١٨، حلت جمهورية أفريقيا الوسطى في المرتبة ١٨٨ من بين ١٨٩ بلداً.

تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام وإطار الالتزام المتبادل

٦١ - تواصل في عام ٢٠١٨ تسريع صرف الأموال لتنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١. فمن مبلغ يناهز ٢,٦ بليون دولار تعهدت بها الجهات المانحة منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، كان قد صُرف أكثر من ١,٤ بليون دولار حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ليصل معدل صرف الأموال إلى ٥٤ في المائة، بزيادة ٣٨ نقطة مئوية، مقارنةً بالمعدل المسجل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى تحديد المشاريع والتتبع الأكثر فعالية لصرف الأموال. كما تواصلت الجهود الرامية إلى زيادة الملكية الوطنية، بإجراء الاستعراض السنوي لخطة وإطار الالتزام المتبادل من خلال سلسلة من المناقشات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك الحكومة والجمعية الوطنية وجامعة بانغي.

تاسعا - قدرات البعثة

ألف - الأفراد العسكريون

٦٢ - في ١ شباط/فبراير، كانت البعثة قد نشرت ١٧٠ ١١ فردا عسكريا، نسبة ٣,٣ في المائة منهم من النساء، يمثلون ٩٥,٨٨ في المائة من مجموع القوام المأذون به البالغ ٦٥٠ ١١ فردا. ويشمل هذا العدد ٤٨٠ من ضباط الأركان أو المراقبين العسكريين، بينهم ٤٣ امرأة، أو ما نسبته ٨,٩ في المائة. وتضم قوة البعثة حاليا ١٠ كتائب مشاة وكتيبتين سريعتي التنقل، وكتيبة احتياط، وسرية من القوات الخاصة، وسرية لقوة الرد السريع، وعدة وحدات تمكينية، بما في ذلك سرية شرطة عسكرية، وخمس سرايا هندسية، وسرية للنقل الثقيل، و ٣ مستشفيات من المستوى الثاني، ووحدة جراحية متقدمة من المستوى الأول المعزز، فضلا عن ٣ وحدات هليكوبتر بينها وحدة هليكوبتر هجومية. بيد أن طائرات الهليكوبتر الهجومية الثلاث للبعثة لم تكن قيد الخدمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما حد بشكل كبير من قدرتها على المحافظة على تشكيل معزز ومرن ومتنقل فعال وأثر سلبي في قدرتها على القيام بعمليات. ومن المقرر استبدال طائرات الهليكوبتر في شباط/فبراير من خلال برنامج تناوب مقرر للمعدات المملوكة للوحدات. وتقوم البعثة، بتوجيه من مقر الأمم المتحدة، باستعراض قدراتها وإجراءاتها في مجال الاستجابة من أجل تحسين الدعم في مجال إجلاء المصابين.

٦٣ - ويستخدم حفظة السلام الـ ٩٠٠ الإضافيون الذين جرى نشرهم معدات متخصصة، بينها مركبات استطلاع مدرعة ومركبات مدرعة ذات قدرة عالية على الحركة، وعناصر تمكين، مثل المركبات الهندسية والمعدات اللوجستية والطبية. وعززت البعثة تشكيلها العسكري بكتيبتين من الكتائب ذات القدرة العالية على الحركة، مصممتين في شكل فرق عمل مشتركة مؤلفة من ثلاث سرايا، لديها القدرة على الانتشار في آن واحد والعمل بشكل مستقل مدعومة بقوات تعزيزية مدججة فيها. وستركز على المهام الميدانية المتوسطة الأجل وقد جرى بنجاح نشرهما في بامباري وبريا.

باء - الشرطة

٦٤ - في ١ شباط/فبراير، كانت البعثة قد نشرت ٢٠٤٩ من ضباط الشرطة، مكونين من ٣٨٢ من أفراد الشرطة (بينهم ٥٧ امرأة، أو ما نسبته ١٤ في المائة) و ٦٦٧ من أفراد وحدات الشرطة المشكلة وأفراد وحدة دعم الشرطة (بينهم ١٢٦ امرأة، أو ما نسبته ٧,٦ في المائة)، يمثلون مجتمعين ٩٨,٥ في المائة من القوام المأذون به من ضباط الشرطة البالغ ٢٠٨٠ (مكونين من ٤٠٠ ضابط شرطة و ١ ٦٨٠ من أفراد وحدة الشرطة المشكلة ووحدة دعم الشرطة). وتعمل حاليا في بانغي وحدتا دعم للشرطة و ٦ وحدات من الشرطة المشكلة في إطار القوة المشتركة كما تنتشر ٤ وحدات من الشرطة المشكلة في بامباري وبوار وبريا وكاغا باندورو.

جيم - الموظفون المدنيون

٦٥ - في ١ تشرين الأول/أكتوبر، كانت البعثة قد نشرت ما مجموعه ٣٥٩ من الأفراد المدنيين (١ ١٦١ موظفا و ١٩٨ من متطوعي الأمم المتحدة)، وهو ما يمثل نسبة ٨٩ في المائة من مجموع الوظائف المأذون بها والبالغ عددها ١ ٥٢٤ وظيفة. وشكل إجمالي النساء البالغ عددهن ٣٤٧ نسبة

٢٦ في المائة من العدد الإجمالي للموظفين المدنيين، تشغل نسبة ٢٧ في المائة منهم وظائف برتبة ف-٥ أو ما فوقها.

دال - اتفاق مركز القوات

٦٦ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة العمل مع الحكومة لمعالجة انتهاكات اتفاق مركز القوات. وقد جرت تسوية العديد من القضايا العالقة، بما في ذلك التوقيع في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر على الإعفاء الجمركي الذي شمل إمدادات البعثة بالوقود وعلى اتفاق مع مديرية الخدمات الجمركية لتحسين الاتصال بين البعثة ومكتب الجمارك في ما يتعلق بالتخليص الجمركي لبضائع البعثة.

هاء - الجهود الرامية إلى تحقيق الأداء الأمثل

٦٧ - واصلت فرقة العمل المشتركة التابعة للبعثة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التحقيق المستقل الذي أجراه العميد (المتقاعد) أموسو لتحسين استجابة البعثة لحماية المدنيين، وأيضاً تنفيذ خطة العمل الهادفة إلى تقليص عدد الوفيات في صفوف حفظة السلام وذلك في أعقاب صدور تقرير الفريق (المتقاعد) دوس سانتوس كروز^(١)، في السياق الأوسع نطاقاً لمبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ونفذت البعثة ٧ عمليات معززة في جميع أنحاء البلد، نجحت في إعادة النظام وفي تطهير المدن من الجماعات المسلحة. كما حسنت قدراتها في مجالات التدريب والاستخبارات والمراقبة والاستطلاع، وشيدت ٨ مهابط لطائرات الهليكوبتر قادرة على تقديم الدعم لشن العمليات الليلية، وعززت قدراتها العسكرية في المناطق الساخنة المستجدة. وهي تعكف أيضاً على مراجعة أثرها وخفض عدد القواعد العاملة المؤقتة، حيث يسمح الوضع بذلك، من أجل تحسين كفاءة قواتها وتقليص أعباء الدعم. وسعت البعثة أيضاً إلى تعزيز المساءلة من خلال إجراء عمليات مراجعة الحسابات لغرض التقييم والتدريب على التفتيش الموقعي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري حالياً اختبار اثنين من الابتكارات لتعزيز فعالية البعثة: (أ) منصة تكنولوجيا متكاملة دعماً لصنع القرار وتنسيق العمليات وإدارة الأزمات المعروفة باسم صورة العمليات المشتركة للبعثة؛ و (ب) النظام الشامل لتقييم الأداء الذي سيساعد قيادة البعثة في تحليل أثر البعثة. وأخيراً، أنشأت البعثة هيكلًا مشتركاً مع قوات الأمن الداخلي التابعة لجمهورية أفريقيا الوسطى، مما أدى إلى إلقاء القبض على مجرمين بارزين.

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذت البعثة أيضاً إجراءات هامة لتحسين مجمل الأداء البيئي. وشملت تلك الإجراءات العمل الجاري على وضع الصيغة النهائية لعملية الشراء المتعلقة باقتناء محارق لإدارة النفايات الصلبة على نطاق البعثة، وكذلك إبرام اتفاق مالي مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع من أجل استصلاح مطمر كولونغو في بانغي. وفي ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، ركّبت البعثة ٣٩ مرفقاً من المرفاق الـ ٤١ المقررة لمعالجة مياه الصرف الصحي للمساعدة في التقليل إلى حد كبير من أي مخاطر متصلة بمياه الصرف الصحي. وفي إطار الحد من الانبعاثات، تعكف البعثة على زيادة استخدام الطاقة المتجددة، بما في ذلك من خلال تركيب النظم الفلطاظوئية لبعض معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بانغي وهي ستوسع هذه الممارسة لتشمل المواقع الميدانية. وعلاوة على ذلك، جرى

(١) متاح على الرابط https://peacekeeping.un.org/sites/default/files/improving_security_of_united_nations_peacekeepers_report.pdf

تركيب إنارة للشوارع تعمل بالطاقة الشمسية في قاعدة اللوجستيات التابعة للبعثة في بانغي، في وقت يجري العمل على تركيبها في مقر البعثة. وأخيراً، أحرزت البعثة تقدماً في ما يتعلق بمزامنة المولدات الكهربائية، الأمر الذي أسهم في الحد من استهلاك الوقود وانبعاثات الكربون.

واو - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

٦٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الادعاءات بحصول أعمال استغلال وانتهاك جنسيين فقد سجلت البعثة ادعائين جديدين، مقابل تسعة ادعاءات سُجلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق. والتحقيق جارٍ في الادعائين الجديدين. وأحيل المحني عليهما المرعومان، وكلاهما راشد، إلى الدوائر المختصة، بما في ذلك لتلقي المساعدة الطبية والنفسية، من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركائه المنفذين.

٧٠ - وواصلت البعثة تنفيذ سياستي الداعية إلى عدم التسامح إطلاقاً إزاء الاستغلال الجنسي من خلال اتخاذ تدابير وقائية معززة، بما في ذلك إخضاع جميع فئات الموظفين للتدريب، وإجراء تقييمات منتظمة للمخاطر طالت المعسكرات بما فيها القواعد العاملة الدائمة والمؤقتة. ونفذت البعثة أنشطة توعية بينها توعية المجتمعات المحلية والجماعات الشبابية وقادة المجتمع المحلي والزعماء الدينيين. وبالإضافة إلى خط الإبلاغ المجاني، عملت البعثة على توحيد نظام الإنذار الخاص بما من خلال إنشاء آلية مجتمعية جديدة لتقديم الشكاوى في PK11 في بانغي وعن طريق تعزيز قدرات الآليات المجتمعية الـ ٢٠ الأخرى لتقديم الشكاوى الموجودة في جميع أنحاء البلد.

٧١ - وواصل كل من البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري التصدي للاستغلال والانتهاك الجنسيين بطريقة منسقة من خلال اجتماعات فرقة العمل المعنية بمكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وتنفيذ بروتوكول تبادل المعلومات المتعلقة بأعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وتسهم هاتان الأداتان، بالإضافة إلى استمارة الإبلاغ الجديدة عن الحوادث الجاري تجربتها في جمهورية أفريقيا الوسطى، في كفالة التأزر والاتساق في جمع وتبادل المعلومات وفي الإبلاغ عن ادعاءات حصول الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

٧٢ - في أعقاب صدور تقريره إلى الجمعية العامة بشأن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين (A/72/751)، عملت المدافعة الميدانية عن حقوق الضحايا بالبعثة، إلى جانب الجهات المعنية المختصة، على تحديد النهج إزاء حقوق الضحايا والخدمات المتاحة على نطاق المنظومة في البلد. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة استكشاف السبل لمعالجة مسألة المطالبات بإثبات الأبوة ونفقة الأطفال الناجمة عن الاستغلال والانتهاك الجنسيين في ما يتعلق بموظفي الأمم المتحدة، من خلال الدعم المقدم من الصندوق الاستئماني لدعم ضحايا الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

زاي - سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة

٧٣ - لا يزال الأمن يشكل تحدياً خطيراً بالنسبة لموظفي الأمم المتحدة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سُجلت ١٥٨ حادثة أمنية، بينها ٤٧ هجوماً وكمينا قامت بها جماعات مسلحة وعصابات إجرامية استهدفت أفراد الأمم المتحدة ومبانيها ومعداتها وقوافلها، أدت إلى مصرع أحد حفظة السلام في غبامبيا (مقاطعة مايبه - كاديي) في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وتوفي أحد حفظة السلام في حادث مرور في واندادجاليه (فاكاغا) في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وأبلغ عما مجموعه ١٣ حالة تهديد بالقتل ومضايقة

ضد الموظفين المدنيين للأمم المتحدة نُسبت إلى جماعات مسلحة وإجرامية. وأصيب ما مجموعه ٢٨ من الأفراد المدنيين والعسكريين بجروح، ٦ منهم من جراء كمان وهجمات عدائية قامت بها جماعات مسلحة و ٨ في حوادث مرور على الطرق. ونُظمت ٩ مظاهرات ضد الأمم المتحدة في بانغي وبلدات أخرى.

حاء - الجوانب المالية

٧٤ - قررت الجمعية العامة، في قرارها ٢٩٠/٧٢ أن تعتمد مبلغ ٩٣٠,٢ مليون دولار للإنفاق على البعثة للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وحتى ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، بلغت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة ٥٥٥,٩ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٣ ٩٢١,٣ مليون دولار. وسُدّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة للفترة الممتدة حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، بينما سُدّدت تكاليف المعدّات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، وفقاً لجدول السداد الفصلي.

طاء - ملاحظات

٧٥ - منذ أن توليت منصي، أعربت بشكل قاطع ولا لبس فيه عن اقتناعي بأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى يجب أن يتبلور عن طريق الحوار السياسي. والآن، وبعد انقضاء سنتين، يمكننا أن نشير إلى خطوات هامة نحو تحقيق هذه الغاية في ضوء المحادثات المباشرة التي عُقدت في الخرطوم بين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة، تحت رعاية الاتحاد الأفريقي، في إطار المبادرة الأفريقية للسلام والمصالحة، بدعم من الأمم المتحدة.

٧٦ - ويمثل الاتفاق السياسي الموقع في بانغي في ٦ شباط/فبراير خطوة هامة نحو إيجاد حل سياسي دائم لجمهورية أفريقيا الوسطى. فقد أرسى هذا الاتفاق أساساً يجب على جميع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية والدولية أن تلتقي حوله الآن للعمل معاً على بناء سلام مستدام وجامع يتمحور حول الشواغل الملحة للناس. وأرحب بمشاركة أعضاء البرلمان والأحزاب السياسية والزعماء الدينيين وممثلي المجتمع المدني، بمن فيهم الضحايا والنساء والشباب، في تلك المحادثات بصفة مراقب. فمشاركتهم أساسية لكفالة جعل شعب جمهورية أفريقيا الوسطى، الضحية الرئيسية لدورات العنف المتكررة، وبخاصة النساء والشباب، في صميم العملية السلمية.

٧٧ - وكما هي حال العديد من الاتفاقات الأخرى، ستكون دون تنفيذ الاتفاق السياسي تحديات، لا سيما في ما يتعلق بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية. وسيكون من الضروري إقامة حوارٍ بناءٍ ومستدام بين الحكومة والجماعات المسلحة السابقة، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والمجتمع الدولي الأوسع نطاقاً، من أجل منع العودة إلى دورات العنف والمساعدة على إعادة بناء الثقة بين جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

٧٨ - إن تكلفة النزاع باهظة. وأنا أشعر بالسخط إزاء أعمال العنف الشنيعة التي تُرتكب ضد المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني. إنني أدين بأشد العبارات هذه الاعتداءات غير المقبولة، التي قد يشكل بعضها جرائم حرب. وأكرر دعواتي إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن تقوم على وجه السرعة بالتحقيق في هذه الجرائم ومحكمة الجناة.

٧٩ - لن يُكتب النجاح للسلام ما لم تف جميع الأطراف بالتزاماتها بحسن نية. وأرحب بالتعهد العلني للرئيس تواديرا بالتصدي للأسباب الجذرية للأزمة في بلده، بما في ذلك عن طريق القضاء على سياسات التهميش التي أقصت بعض جماعات الأقليات عن المشاركة السياسية واستبعدتهم من الاستفادة من المنافع الاجتماعية والاقتصادية. ويجب على الجماعات المسلحة أن تعمل على الوفاء بالتزامها بالتخلي بلا رجعة والكف عن حملات العنف والتخويف التي زعزعت استقرار العديد من المجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلد فترة طويلة جدا، ما أدى إلى ترويع أجيال من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن غير المقبول أن يعتمد بعض الجماعات المسلحة في الأسابيع والأيام السابقة لسفرها إلى الخرطوم لمناقشة السلام، إلى تصعيد أعمال العنف التي تقوم بها، بما في ذلك شن اعتداءات مروعة طالت أشد فئات السكان ضعفا في البلد في ألبينداو وإيبي. وقد عكرت إعلان تاريخ إجراء الحوار السلمي في الخرطوم المحمات التي ارتكبتها الاتحاد من أجل السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى والجهة الشعبية لهضبة أفريقيا الوسطى في بامباري وباكوما، ما استدعى ردا قويا من البعثة لحماية المدنيين. وأثني على البعثة لعملها على مواصلة استخدام تشكيكها المعزز من أجل حماية المدنيين ودعم عملية السلام، تمشيا مع ولايتها. ويجب على الجماعات المسلحة المشاركة في عملية السلام أن تبرهن عن حسن نيتها وعن التزامها بالسلام من خلال أعمالها ووقف الأعمال العدائية من دون شروط مسبقة أو شروط محددة الآجال. كما يجب محاسبتها أينما وحيثما تقوم بأنشطة غير قانونية أو بأعمال تتعارض والسعي إلى السلام. وستواصل البعثة بذل قصارى جهدها، تمشيا مع ولايتها المتمثلة في دعم السلام والاستقرار في البلد.

٨٠ - إنني، إذ آخذ في الاعتبار الخبرة المكتسبة من اتفاقات السلام السابقة، أشدد على ضرورة التنفيذ في الوقت المناسب من قبل جميع الأطراف من دون إبطاء. وبغية بناء الثقة المتبادلة والوثوق بعملية السلام، أعوّل على السلطات الوطنية للقيام بدورها في تسريع الإصلاحات والتشريعات اللازمة والتقيد بالتزاماتها. ومع أن السلطات الوطنية الحالية ورث تركة من الأزمات الدورية، فإنها يمكن أن تكون مثلا يُحتذى وتترك إرثا من السلام والاستقرار والتنمية. وفي الوقت نفسه، فإن آفاق السلام وسيادة القانون تستلزم أن تحترم بنود السلام الدستور والقانون الدولي. وأهيب أيضا بالجهات المعنية المصلحة الوطنية والإقليمية والدولية الوفاء بالتزاماتها والمشاركة الفعالة في آليات المتابعة، التي تتسم بأهمية بالغة لإبقاء مسيرة السلام على المسار الصحيح.

٨١ - الخيار واضح. لا مكان للقوة والسلطة عن طريق المدافع والعنف في جمهورية أفريقيا الوسطى. يجب على سلطة الدولة أن تكون وليدة الوسائل الدستورية، بما في ذلك صناديق الاقتراع، ومن خلال الأحزاب السياسية التي لها برامج تلبي احتياجات البلد والشعب. ولذلك، أود أن أشجع بقوة الجماعات المسلحة المؤهلة على الانتقال من العنف إلى الاقتراع والارتقاء بتطورها إلى مستوى الأحزاب أو الحركات السياسية الشرعية، بغية المشاركة في انتخابات الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ على النحو المنصوص عليه في الاتفاق السياسي.

٨٢ - وستشكل الانتخابات المقبلة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١ اختبارا كبيرا للالتزام الجهات المعنية الوطنية بالتعايش السياسي والحكومة الشاملة للجميع، الذي ما زال هشًا بعد سنوات من النزاع بين المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، يجب على حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، أن نحشد قدراتها بسرعة لضمان تزويد السلطات الوطنية بالمساعدة التقنية واللوجستية والأمنية والمالية المطلوبة.

٨٣ - لا يمكن للسلام أن يكون مستداما من دون عدالة. إن الأمم المتحدة تدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الإفلات من العقاب. وقد كانت كيفية معالجة هذا الأمر في سياق جمهورية أفريقيا الوسطى موضع نقاش مكثف وموضوعا خلافيا. ويتعين على أبناء جمهورية أفريقيا الوسطى أنفسهم رسم مسار السلام والعدالة والاستقرار الذي يناسبهم وأن يلبوا هم بأنفسهم دعوتهم إلى وضع حد للإفلات من العقاب والعمل على تحقيق المصالحة. وبناء على ذلك، يجب وضع إطار للعدالة الانتقالية متمحور حول الضحايا ليكون في صميم عملية السلام، جنبا إلى جنب مع غير ذلك من وسائل الإنصاف والمصالحة ومكافحة الإفلات من العقاب، بما يتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأهيب بالدول الأعضاء أن تواصل إعطاء الأولوية لإصلاحات قطاع العدالة وللعمل الذي تقوم به المحكمة الجنائية الخاصة، والاستثمار فيهما.

٨٤ - ومنذ صدور تقرير الأخير، تم بلوغ عدد من المعالم الهامة في الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب في جمهورية أفريقيا الوسطى. وتشمل هذه المعالم المحاكمات التي أجزتها المحاكم العادية الوطنية، وإطلاق التحقيقات التي تجرئها المحكمة الجنائية الخاصة، واستمرار التقدم المحرز في محاكمة الجرائم المتصلة بالنزاع في محكمتي الاستئناف في بانغي وبوار والعمل مؤخرا على تسليم اثنين من مجرمي الحرب المشتبه فيهما من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى بناء على طلبات من المحكمة الجنائية الدولية. وتمثل هذه التطورات التصميم الجماعي لحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والمجتمع الدولي على تقديم مرتكبي أخطر الجرائم إلى العدالة. ويجب إنشاء لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة على سبيل الأولوية ودون مزيد من التأخير. بيد أنه كي تحقق العدالة والسلام والتعافي في البلد، يجب أن تتجاوز المحاكم لتبلغ حياة جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما الأشخاص الذين يواجهون التشريد القسري والعنف. ولهذا السبب، يجب إيلاء الأولوية للعودة الآمنة والطوعية والكرامة للاجئين والمشردين إلى ديارهم وتوفير الدعم السياسي والمالي لها. ويشجعني التقدم المحرز في التشريعات التي تكفل احترام الحقوق في السكن والأراضي والممتلكات. وأدعو حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى أن تكون حازمة في السعي إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتحقيق ذلك، بما في ذلك من خلال تفعيل اللجان المحلية للسلام والمصالحة ومشاركة المجتمع المدني في مبادرات المصالحة والتماسك الاجتماعي.

٨٥ - إن إطلاق البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ الذي طال انتظاره يشكل علامة بارزة نحو إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وأدعو جميع عناصر الجماعات المسلحة إلى نزع السلاح والتسريح الفوري والكامل، تمشيا مع الاتفاق السياسي، وأحث دول المنطقة والمجتمع الدولي على تشجيعهم على القيام بذلك. بيد أن هذا العمل، كي يكون مستداما، يجب أن يكون جزءا من استراتيجية العدالة الانتقالية ويوفر أفقا لعناصر الجماعات المسلحة السابقين المؤهلين لخدمة بلدهم في إطار الأجهزة الأمنية. فرؤيتهم وهم يلقون السلاح ويعودون إلى الحياة المدنية أو ينضمون إلى قوات الدفاع والأمن الداخلي سيطمئن السكان ويبنون ثقة الجمهور في العملية السلمية.

٨٦ - ومع أن تسريح ونزع سلاح الجماعات المسلحة سيرخي قبضتها على المجتمعات المحلية فإن الاستقرار على المدى الطويل سيتطلب وجودا أكبر لمؤسسات الدولة، وتوفيرا للخدمة المدنية الشاملة للجميع خارج العاصمة لمنع تفشي العنف والإجرام ولتوفير خدمات أساسية منصفة. وأرحب بالتقدم المحرز في نشر الموظفين المدنيين في جميع أنحاء البلد وفي وضع آليات لتحسين وجودهم المستمر. ويجب

على المجتمع الدولي أن يزيد بصورة كبيرة مساعده المالية والتقنية لدعم قدرة مؤسسات جمهورية أفريقيا الوسطى وتوسيع البنية التحتية القائمة في جميع أنحاء البلد بحيث يمكن تعزيز وتوطيد مكاسب السلام.

٨٧ - ولا تزال إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جميع أنحاء البلد تشكل عنصرا رئيسيا في استعادة سلطة الدولة. ومن الواضح أن إعادة تفعيل دور الجيش الوطني والشرطة الوطنية هو عنصر رئيسي من عناصر تحقيق السيادة. وإنني أثني على التقدم المحرز حتى تاريخه وكذلك على تنسيق الدعم المقدم من الشركاء الدوليين. والهدف من ذلك ليس مجرد وتجهيز ونشر الوحدات المسلحة في جميع أنحاء البلد، بل هو دعم حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى في بناء هيكل مهني وخاضع للمساءلة ومتوازن إقليميا لقوات الدفاع والأمن الداخلي بحيث تحترم حقوق جميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى. وتحقيقا لهذه الغاية، أرحب بإطلاق أول حملة تجنيد في جميع أنحاء البلد للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويجب على الحكومة الآن الوفاء بالتزامها بالشفافية والطابع التمثيلي واعتماد معايير التعيين على أساس الجدارة من أجل زيادة تنوع القوات المسلحة. بيد أن هناك حاجة ماسة إلى المزيد من المساعدات الدولية من أجل التعجيل في الانتشار العملياتي للجيش والشرطة والدرك، ويجب على الحكومة أن تضمن استدامة عمليات الانتشار هذه وبأنها تحظى بقبول السكان المحليين.

٨٨ - وفي وقت تزيد حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى فيه من وجود مؤسسات الدولة، يجب عليها في الوقت نفسه أن تعجل في تحقيق لامركزية سلطة الدولة، بما في ذلك في ما يتعلق بالموارد. واتباع نهج شامل للجميع إزاء اعتماد اللامركزية هو في صميم العملية السلمية وسيكون أساسيا في تمكين المجتمعات المحلية المهمشة في رسم المسار الخاص بما نحو الاستقرار والازدهار. وسيكون من الضروري أيضا التأكد من أن ثروة الدولة ستعود بالفائدة على الشعب. وإنني أثني على الرئيس تواديرا لالتزامه بتحقيق اللامركزية وآمل أن تقر الجمعية الوطنية مشروع قانون اللامركزية في النصف الأول من عام ٢٠١٩. وأدعو الشركاء الدوليين إلى العمل مع السلطات الوطنية لكفالة تزويد الحكومة بالقدرات التقنية واللوجستية والموارد اللازمة لتنفيذ الإصلاحات المرتبطة بذلك في الوقت المناسب.

٨٩ - بيد أنني أشعر بالجزع إزاء استمرار الحالة الإنسانية المزرية. إن استمرار الهجمات ضد الجهات التي تقدم المعونة والتي أدت إلى وقف أنشطتها هي أمر غير مقبول بشكل خاص وأدعو كل الجماعات المسلحة إلى تيسير إيصال المعونة والتنمية.

٩٠ - وكفي يكون السلام مستداما يجب مضاهاته بالقدر نفسه من الاستثمار في التنمية. وأشيد بالتقدم المحرز في صرف الأموال وفي الملكية الوطنية للحطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام. إن الاتفاق السياسي يتيح فرصة فريدة لتوسيع نطاق أنشطة الإنعاش الاقتصادي ويوفر للسكان فوائد ملموسة من السلام، فضلا عن كفالة الحكم الرشيد. وينبغي النظر بجدية في تحديد أولويات التنمية في المناطق المهمشة تاريخيا في البلد. وهذه الجهود لن تكون مستدامة إلا إذا تحسنت البيئة الأمنية، الأمر الذي يتطلب من الجماعات المسلحة إلقاء أسلحتها ومن الدولة أن تكفل الممارسة المشروعة للقوة في إطار سيادة القانون. ومن شأن ذلك أن يضع الأساس للنهوض بالأمن والرفاه السكان وتمكين أنشطة الإنعاش والتنمية لتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية واستبدالها تدريجيا.

٩١ - وأدعو أيضا حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى إلى مواصلة جهودها في مجال تعزيز الإصلاحات المؤسسية والهيكلية في القطاعات الرئيسية، مع تحسين الحوكمة ومناخ الأعمال التجارية، ومكافحة الفساد. إن الدعم المقدم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، ولا سيما الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، سيكون عاملا أساسيا في إطلاق المبادرات الإنعاش والتنمية الاستراتيجية بغية تشجيع تحقيق الاستقرار والحفاظ على السلام.

٩٢ - ويسرني بصفة خاصة أن أسلط الضوء على التعاون الممتاز بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دعمنا الموحد لجمهورية أفريقيا الوسطى، وهو أحد الأولويات الرئيسية. معا، أثبتنا أن مؤسساتنا تتشاطر رؤية مشتركة للسلام الشامل والمستدام في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن الضروري أن تكون لدينا مشاركة كاملة وموحدة في المنطقة ونحن نمضي قدما في دعم وضع حد نهائي للنزاع. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا الصدد، فنحن ما زلنا في بداية طريق طويل. إن التماسك ووحدة الهدف بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمنطقة والمجتمع الدولي الأوسع ستكون ضرورية للسير على طريق السلام مع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى، ولا سيما من خلال تنفيذ الاتفاق السياسي.

٩٣ - وأدعو المجتمع الدولي، بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومجموعة الدعم الدولية في جمهورية أفريقيا الوسطى، لدعم تنفيذ الاتفاق السياسي والمشاركة بنشاط في آليات المتابعة الشاملة المنصوص عليها في الاتفاق، وتوفير الموارد الكافية لضمان أن جميع التدابير المتفق عليها لها أثر تحويلي على حياة الناس العاديين من مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى.

٩٤ - وأود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، بارفيه أونانغا - أنيانغا، لما أبداه بثبات من التفاني في العمل والتحلّي بروح القيادة. وأعرب عن عميق تقديري للالتزام الثابت الذي أبداه موظفو البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري، والبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، في ظروف اتسمت بالصعوبة البالغة في كثير من الأحيان. وأعرب عن امتناني أيضاً لممثلي الخاص لوسط أفريقيا ورئيس مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، فرانسوا لونسيني فال، على الدور الذي يضطلع به في المنطقة دون الإقليمية دعماً لجمهورية أفريقيا الوسطى. كما أشكر الاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والشركاء الثنائيين والدوليين، بمن فيهم الشركاء العاملون ضمن فريق الدعم الدولي، والمنظمات غير الحكومية، لما يبذلونه من جهود متواصلة لمساعدة الحكومة وجميع مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى كي ينعم البلد بالسلام والاستقرار.



Map No. 4522 Rev. 14 UNITED NATIONS
February 2019 (Colour)

Office of Information and Communications Technology
Geospatial Information Section